URUK FOR HUMANITIES 2026;19:334–345

RESEARCH ARTICLE

The Crime of Human Trafficking in Dhi Qar Governorate

Ahmed Hamed Alborkay

Committee to Combat Violent Extremism Leading to Terrorism in Muthanna

ABSTRACT

Crime has witnessed a development ،and this development has kept pace with the technical civilizational progress of peoples ،to transform from its simple traditional form to types and forms characterized by organization and complexity ،including high precision ،relying on technical progress in some of its forms ،as well as relying on organizations ،benefiting from the fluctuation of economic ،political ،cultural and social conditions that fall under the influence of globalization based on technical progress ،and the crime of human trafficking is one of the most prominent forms of organized crime that began to spread in Iraq ،so this study sought to address one of the most prominent types of crimes that began to appear in Dhi Qar Governorate ، which reached (73) crimes taking multiple types of forms of human trafficking in a period not exceeding five years

Keywords: ا **Human trafficking. Organized crime. Human organ trafficking.**

مقالة بحثية

جريمة الاتجار بالبشر في محافظة ذي قار

احمد حامد البركي

لجنة مكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب في المثنى -العراق

الملخص:

ان الجريمة شهدت تطورا وهذا التطور واكب التقدم الحضاري التقني للشعوب ، لتتحول من شكلها التقليدي البسيط الى أنواع واشكال تمتاز بالتنظيم والتعقيد متضمنه دقة عالية تعتمد على التقدم التقني في بعض صورها كما تعتمد على تنظيمات ، مستفيدة من تقلب الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تقع تحت تأثير العولمة المرتكزة على التقدم التقني، وجريمة الاتجار بالبشر واحدة من ابرز اشكال الجريمة المنظمة التي بدأت تتفشى في العراق، لذا سعت هذا الدراسة لتناول احد ابرز أنواع الجرائم التي بدأت تظهر في محافظة ذي قار والتي وصلت الى (73) جريمة متخذة أنواع متعدد من اشكال الاتجار بالبشر بمدة لا تتعدى الخمس سنوات

الكلمات المفتاحية: الاتجار بالبشر. الجريمة المنظمة. تجارة الاعضاء البشرية

Received 7/8/2025; accepted 22/9/ 2025. Available online 4/1/2026

* Corresponding author.
E-mail addresses: Ahmed_alborkay@yahoo.com

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1027

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة

محافظة ذي قار هي واحدة من المحافظات العراقية الواقعة في جنوب البلاد، التي شانها شان البلاد شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية خلال فترات مختلفة على الرغم من عمقها التاريخي والثقافي فأنها تعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية تؤثر على استقرارها وتطورها ومنها ما بدأت تبرز مثل جريمة الاتجار بالبشر التي تعد واحدة من الظواهر الخطرة التي بدأت تتزايد في الآونة الأخيرة في المنطقة، مستغلة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة لدى بعض الفئات المجتمعية، مثل البطالة المرتفعة وغيرها ، بالإضافة إلى عدم استقرار الظروف الأمنية والسياسية المتسبب في زيادة نسب الفقر وتدني مستوى التعليم وضعف تطبيق القوانين في فترات معينة قد ساعدت على زيادة عدد وانتشار هذه الجريمة في بعض المناطق من محافظة ذي قار.

فيما تتجلى مشكلة الدراسة في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في محافظة ذي قار، فهي جريمة تؤثر سلبًا على الأمن المجتمعي بالدرجة الأولى والاقتصادي وتتمثل ابعادها في غياب الوعي بآثار هذه الجريمة وأسبابها، بالإضافة إلى ضعف وبدائية الفاعلية الأمنية لمكافحة هذه الظاهرة في المحافظة، مما يؤدي إلى تفشي هذه الجريمة بين فئات مختلفة من المجتمع، اما فرضيتها بنيت على أن هناك علاقة مباشرة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في محافظة ذي قار وبين زيادة معدلات الاتجار بالبشر فيها. كما تفترض الدراسة أن ضعف تطبيق القوانين المحلية والتنسيق بين المؤسسات المعنية يسهم في استمرار هذه الظاهرة.

لذلك تهدف هذه الدراسة تحليل أسباب انتشار جريمة الاتجار بالبشر في المحافظة من خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة التي تؤدي إلى انتشار جريمة الاتجار بالبشر واهميتها تكمن كونها تسلط الدراسة الضوء على ظاهرة الاتجار بالبشر وتساهم في نشر الوعي المجتمعي حول خطر هذه الجريمة، مما يساعد في التقليل من انتشارها وتساعد في تقديم مقترحات لتعزيز الإجراءات الأمنية لمكافحة هذه الجريمة وتسهم في تقييم فعالية القوانين المحلية والدولية في محاربة الاتجار بالبشر وتقديم توصيات لتعديلها أو تحسينها معتمدة على المنهج التحليلي لدراسة توزيع جريمة الاتجار بالبشر في محافظة ذي قار، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمعدلات الجريمة والمناطق الأكثر تأثرًا بها.

وتمثلت منطقة الدراسة مكانياً في محافظة ذي قار الواقعة في الجزء الجنوبي من العراق بين دائرتي عرض (° 32 –° 33 ¯.30) شمالاً، وخطي طول (30_. ° 45 - 12 .47 °) شرقا يحدها من الشمال محافظة واسط ومحافظة ميسان تمثل حدودها الشرقية أما محافظتا القادسية والمثنى فيمثلان حدودها الغربية، بينما تحدُّ محافظة البصرة وجزء من محافظة المثنى حدودها الجنوبية ينظر الخريطة وبمساحة بلغت (12,900 كم2) (1،ص25) ،أما بالنسبة لحدود الزمانية لمنطقة الدراسة فتتمثل للمدة (2020 و2024).

خريطة(1) الوحدات الإدارية في محافظة ذي قار

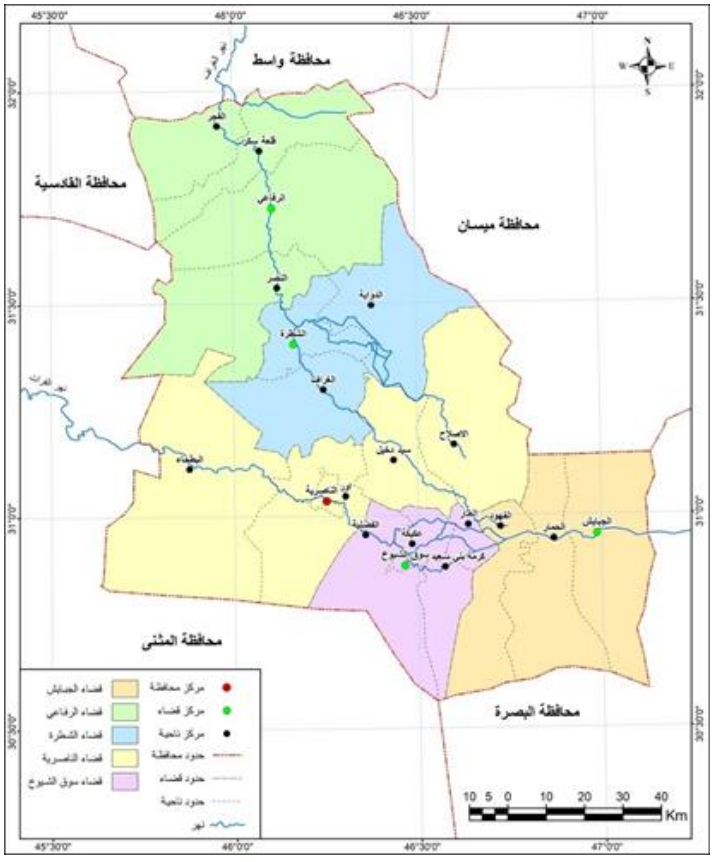

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم أنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة محافظة ذي قار الإدارية، مقياس1/2500,000، بغداد.2020.

أولا: المفاهيم الأساسية

1_ مفهوم الجريمة

هي سلوك إنساني منحرف، يمثل اعتداء على أي حق من الحقوق، أو مصلحة من المصالح التي يحميها الشرع، أو القانون الصادر بناءً عليه (2، ص10-11) وتحتل الجريمة حيزاً كبيراً من تفكير الأنثروبولوجيين والاجتماعيين والقانونين والجنائيين والمفكرين وأصحاب الرأي والقرار في الإدارات الحكومية والمجتمع بعدما كشف مدى خطورتها وتفاقمت جسامتها وزاد انتشارها بين العديد من أفراد الجماعات، ومهما تباينت اتجاهاتها أو اختلفت درجتها في التقدم والرقي، فالجريمة كانت وما زالت موجودة وإن تغيرت أنماطها وصورها ومظاهرها(3،ص197) .

والجريمة ظاهرة اجتماعية، قديمة قدم الإنسان نفسه، لازمت المجتمعات البشرية منذ خلق الإنسان، فقد عرف الإنسان أنماطاً مختلفة من السلوك الإجرامي كانت حصيلة للتطورات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، الأمر الذي استوجب التصدي لها بالوقاية منها، ومعالجة آثارها وعلم الجريمة علم وثيق الصلة بالعديد من العلوم الأخرى التي تلتقي معاً لمحاولة تفسير السلوك الإجرامي، ومكافحته، والحد منه، الأمر الذي أدا بعلم الجريمة إلى الاستعانة بالعديد من العلوم الأخرى، ومنها علم الجغرافيا (4، ص2).

وتعد الجريمة من أكثر المهددات لأمن وحياة البشرية، اذ ترتبط بأنماط الحياة كالتعاملات والعلاقات في عالم أصبح لا يعترف بالحدود في ظل نظام عولمة جديد تنفتح فيه أبواب التأثيرات الخارجية بايجابياتها وسلبياتها، وهذا يتطلب تظافر الجهود على المستوى المحلي والعالمي لمكافحة هذه الجرائم والوقاية منها او تقليل معدلاتها (5، ص85).

ويعد علم الجريمة علماً وثيق الصلة بالعديد من العلوم الأخرى، التي تلتقي معا لمحاولة تفسير السلوك الإجرامي ومكافحته والحد منه، لاسيما أن علماء الإجرام لم يعودوا يبحثون عن السببية بل يبحثون عن العوامل التي تسهم في إفراز الظاهرة الإجرامية وبعثها إلى الوجود، والتي تتصف بالتعقيد في طبيعتها، (6، ص19). ولا يخلو أي مجتمع إنساني من الجرائم، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، ولكنها تتباين من مجتمع سكاني إلى آخر من حيث النوع والكم، بل تتباين داخل المجتمع الواحد، تبعا لاختلاف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعتبر التوجه الجغرافي لدراسة الجريمة هو حجر الزاوية مع العلوم الاخرى لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنعزل الجغرافيا عن قضايا المجتمع (7، ص595).

2_ جريمة الاتجار بالبشر

يعد برتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال لسنة 2000 اول من عالج جريمة الاتجار بالبشر بشكل مفصل حيث اعطى تعريفا شاملا في الوقت ذاته سعى للوقوف امام مكافحة الاتجار بالبشر كما ضمن حماية المتضررين من خلال السعي لتعظيم تكاتف التعاون الدولي بغية تحقيق الأهداف (8، ص227).

شهد مصطلح او مفهوم الاتجار بالبشر اتساعا خلال الفترات القريبة كون عملية الاتجار بالبشر لا تعد جريمة تجاه الدولة فحسب، بل هو ابعد من ذلك كونها جريمة تجاه الافراد فهي تنتهك حقوق الانسان فهي تمس الامن الإنساني للفرد فهي تعمل على اذلاله واهانته وتنتهك كرامته التي تعد القيمة العليا فهي من تشعره كونه مخلوقا محترما عزيزا(9،ص603)، لذا فهي التصرفات الغير المشروعة اذ تشمل جميع الأفعال التي تحول الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية، يتم التعامل معها من خلال وسطاء ومحترفين يعملون عبر الحدود الوطنية، يهدف هذا الاستغلال إلى استخدام الضحايا في أعمال ذات أجور متدنية أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، سواء كان ذلك برضا الضحية أو بالإكراه أو بأي شكل آخر من أشكال العبودية، في ظل هيمنة المنظمات الإجرامية الدولية على هذه الجرائم، يتزايد حجم أرباحها وتوسع نطاق عملياتها(10،ص14).

تمثل جرائم الاتجار بالبشر إحدى الظواهر الإجرامية الخطرة في العصر الحالي، والتي أثرت بشكل سلبي على العديد من المجتمعات، خاصة بعد أن أصبحت أداة خطيرة تهدد حياة الأفراد وسلامة المجتمعات بعد ان تحولت في طريقتها وسلوكها من الأرباح والتنظيم فضلا عن كونها، تساهم في نشر الخوف والاضطراب في المجتمع.

3_ أنواع جريمة الاتجار بالبشر

لم يكن هنالك تصنيف محدد متبع وفق قواعد معينة لأنواع الاتجار بالبشر الا انه اغلب الدراسات صنفتها وفق ما هو مشاع منها من جرائم معتمد على المفاهيم والقوانين العالمية المحلية التي عالجت مشكلة الاتجار بالبشر والتي هي:

أ-الاستغلال الجنسي

تؤدي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة إلى تفشي ظاهرة الاتجار الجنسي بالنساء والأطفال، والتي تعد أحد أشكال الاتجار بالبشر، يجبر الضحايا خاصة النساء وفي بعض الأحيان الاطفال على ممارسة الأنشطة الجنسية تحت تهديد المستغلين، الذين يحصلون على الأموال المكتسبة من هذه الممارسات مع فرض رقابة صارمة على الضحايا (11، ص116).

ب-نزع الأعضاء البشرية

تعرف عمليات نزع الأعضاء البشرية بأنها أي عملية تهدف إلى بيع أو شراء الأنسجة أو عضوٍ أو أكثر من جسم الإنسان. تعد هذه الممارسة تجارة حديثة مقارنة بتجارة الأشخاص، لكنها تحظى بانتشار كبير بسبب عوامل متعددة، وتعتبر تجارة الأعضاء البشرية مصدرا مربحا للعصابات الإجرامية المنظمة، حيث تُدرّ أرباحا طائلة نتيجة الطلب المتزايد على الأعضاء، لا سيما من الفئات الضعيفة مثل الفقراء والمستضعفين. كما ساهم التطور العلمي والتقني في المجال الطبي في تسهيل هذه التجارة، مما جعلها أكثر يسرا للبائع والمشتري لتحقيق أهدافهم (12، ص530).

1. الاسترقاق: يقصد به حسب الاتفاقية الخاصة بالرق "حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية، كلها أو بعضها(13).

وتجارة الرقيق تشمل جميع الافعال التي ينطوي عليها اسر شخص ما او احتيازه او التخلي عنه للغير على قصد تحويله الى رقيق، وذلك الافعال التي ينطوي عليها احتياز رقيق ما بغية بيعه او مبادلته كذلك افعال التخلي، بيعا او مبادلة عن رقيق تم احتيازه على قصد بيعه او مبادلته، كذلك عموما اي اتجار بالأرقاء او نقلهم(14).

2. عمل السخرة او العمل القسري: جاء تعريف عمل السخرة او العمل القسري في الاتفاقية الخاصة بالسخرة رقم (29) لسنة (1930) بانه "جميع الاعمال او الخدمات التي تفرض عنوة على اي شخص تحت التهديد باي عقاب، والتي لا يكون هذا الشخص قد تطوع بأدائها بمحض اختياره(15).

4_ خصائص جريمة الاتجار بالبشر

يعد الاتجار بالبشر من أخطر الجرائم المنظمة، حيث يعتمد على استغلال الأشخاص بطرق غير مشروعة، مثل العمل القسري، الاستغلال الجنسي، والتجارة بالأعضاء وهذه الجريمة تتسم بالتخطيط الدقيق، حيث تنفذها شبكات منظمة تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية كبيرة، مستخدمةً وسائل خداع وترهيب لإحكام سيطرتها على الضحايا، يتميز الاتجار بالبشر بالتنظيم الهرمي والاستمرارية، حيث تتكون هذه العصابات من أفراد ذوي أدوار محددة، بدءًا من تجنيد الضحايا مرورًا بنقلهم واستغلالهم. كما أن هذه الشبكات تستمر في العمل حتى لو تم القبض على بعض أفرادها، مما يجعل مكافحتها أكثر تعقيدًا والعنف والتخويف عنصران أساسيان تستخدمهما هذه العصابات لضمان عدم مقاومة الضحايا وإجبارهم على الامتثال، إضافة إلى منعهم من اللجوء إلى السلطات. كما تعتمد هذه الجماعات على التقنيات الحديثة، مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، لاستدراج الضحايا وإدارة عملياتها بسرية (16، ص23-24).

يهدف الاتجار بالبشر إلى تحقيق الربح السريع دون اعتبار للآثار المدمرة على الضحايا والمجتمعات، حيث يُعد من أكثر الجرائم انتشارًا بسبب العوائد المالية الضخمة التي تحققها هذه العصابات من استغلال البشر بطرق غير إنسانية.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لجريمة الاتجار بالبشر

1. التطور الزمني لجريمة الاتجار بالبشر (2020-2024)

نلاحظ من الجدول (1) والشكل(1) التغير في عدد جرائم الإتجار بالبشر عبر السنوات (2020-2024) الزيادة المستمرة في عدد جرائم الإتجار بالبشر، خصوصاً في عامي 2023 و2024 شكلت ما نسبته (27.4 و 43.84) على التوالي وهذا التصاعد قد يكون مرتبطاً بعوامل جغرافية مثل زيادة الهجرة الناتج عن توسع المدن والمراكز الحضرية التي غالبا ما تكون بؤراً للجريمة المنظمة يضاف لها الحراك السكاني الناتج عن التهجير القسري في مناطق معينة بعد توغل داعش في مناطق العراق الغربية والشمالية، يرافق ذلك زيادة الحملات التي شنتها الأجهزة الأمنية ورصدها للجرائم في هذه الفترات في الفترات التي

تلت مدة سنوات الحضر في جائحة كورونا التي بدورها أيضا ساهمت في تسجيل انخفاض في السنوات التي كانت ضمن الجائحة .

الجدول (1) جرائم الاتجار بالبشر للمدة (2020-2024)

السنة	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
المجموع	6	8	7	20	32	73
النسبة	8.22	10.96	9.59	27.40	43.84	100

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

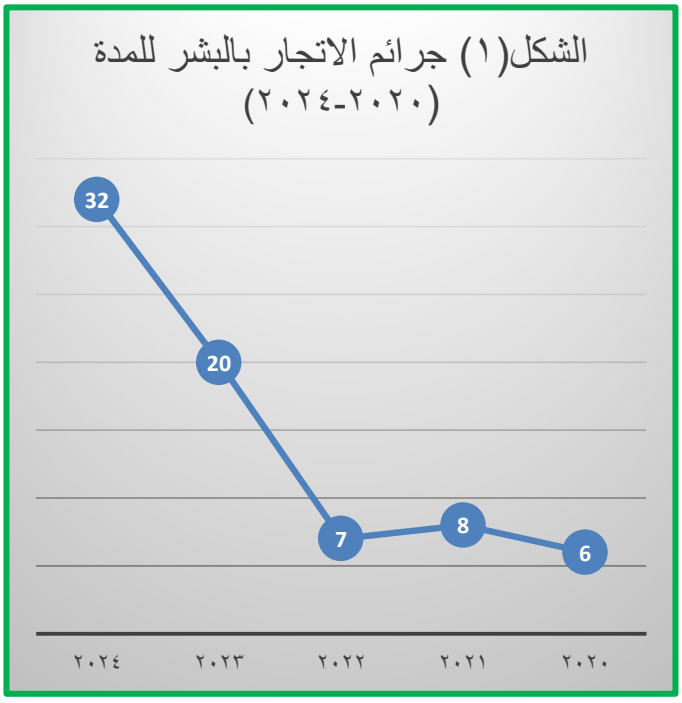

المصدر: بالاعتماد على الجدول (1)

2. التوزيع الجغرافي لجريمة الاتجار بالبشر حسب الوحدات الإدارية

من خلال تتبع عدد ونسب جرائم الاتجار بالبشر بين الوحدات الادارية التابعة لمحافظة ذي قار، فقد احتل قضاء الناصرية المرتبة الاولى من حيث عدد جرائم خلال مدة الدراسة وبنسبة (57.53%) من اجمالي الجرائم وبعدد بلغ (42) جريمة فيما حل قضاء الشطرة بالمرتبة الثانية الذي بلغ فيه مجموع الجرائم (8) جريمة وبنسبة (10.96%) من اجماليهم في المحافظة، ثم اتى قضاء الرفاعي بعدد جرائم بلغت (6) جريمة وبنسبة (8.21%) فيما تقاسمت خمس وحدات إدارية نسبة متساوية بلغت لكل وحدة إدارية (2.74%) هي (قضاء النصر ، قضاء الفجر، ناحية أور، قضاء الجبايش، قضاء قلعة سكر) وكذلك سبع وحدات ادارية شكلت نسبة متساوية فيما بينها بلغت (1.37%) من اجمالي المحافظة طيلة مدة الدراسة هي (قضاء السوق، ناحية العكيكة، ناحية الفضلية، قضاء الفهود، قضاء الغراف، قضاء البطحاء، قضاء الإصلاح) الجدول (2) والشكل(2) ، بينما خلت باقي الوحدات الإدارية الأخرى من البيانات المسجلة للجريمة الاتجار بالبشر .

الجدول (2) جرائم الاتجار بالبشر حسب الوحدات الإدارية

الوحدات الادارية	المجموع	النسبة %
قضاء الناصرية	42	57.53
قضاء الشطرة	8	10.96
قضاء الرفاعي	6	8.21
قضاء النصر	2	2.74
قضاء الفجر	2	2.74
ناحية أور	2	2.74
قضاء الجبايش	2	2.74
قضاء قلعة سكر	2	2.74
قضاء السوق	1	1.37
ناحية العكيكة	1	1.37
ناحية الفضلية	1	1.37
قضاء الفهود	1	1.37
قضاء الغراف	1	1.37
قضاء البطحاء	1	1.37
قضاء الإصلاح	1	1.37
قضاء سيد دخيل	0	0.00
كرمة بني سعيد	0	0.00
ناحية الطار	0	0.00
ناحية المنار	0	0.00
ناحية بني زيد	0	0.00
قضاء الدواية	0	0.00
ناحية ميسلون	0	0.00

المجموع	73	100

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

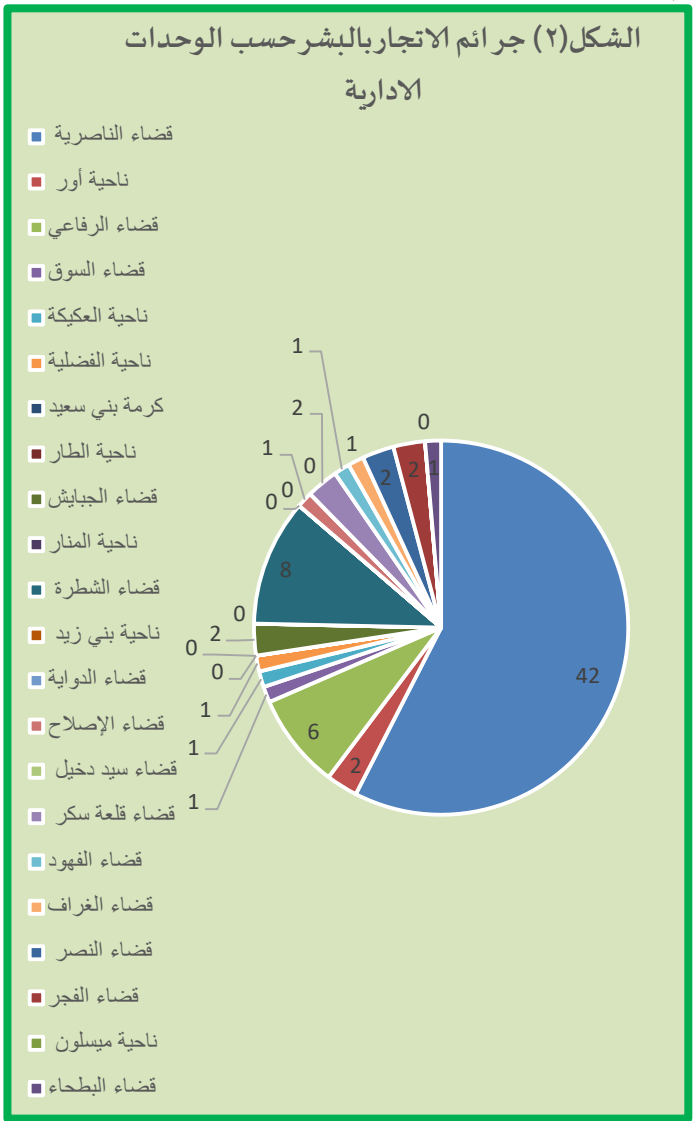

المصدر: بالاعتماد على الجدول (2)

ولعل الأسباب الكامنة التي تقف خلفها هي زيادة الكثافة سكانية في قضاء الناصرية الذي يشكل المركز الإداري الأكبر في المحافظة، ويتميز بكثافة سكانية مرتفعة نسبيًا، ما يجعله بيئة خصبة للجريمة المنظمة ويعتمد سكان الناصرية بدرجة كبيرة على الاقتصاد غير الرسمي (الأسواق العشوائية، أعمال حرة غير مستقرة)، مما يسهل أنشطة الاتجار بالبشر ولضعف الرقابة الحضرية كاتساع الناصرية جغرافيًا وضعف الانتشار الأمني في بعض أحيائها أدى لظهور بؤر ضعيفة أمنياً يسهل استغلالها.

3. التوزيع البيئي لجريمة الاتجار بالبشر (2020-2024)

يتسم التوزيع البيئي لجريمة الاتجار بالبشر بالتباين الكبير، اذ بلغت نسبة الجرائم في (حضر، ريف) المحافظة (87.68 -12.32) جريمة على التوالي الجدول(3) الشكل(3)، ومن الجدول نفسه يظهر ارتفاع نسبة الجرائم في المراكز الحضرية عامي 2020 و 2022 على الرغم من قلة الجرائم المسجلة في تلك الأعوام ولا يختلف الامر كثيراً في عام 2021 ، اذ بقيت المراكز الريفية في الوحدات الإدارية تشهد ذات الانخفاض فسجلت حالة واحدة الا ان الامر اختلف وبذات تسجل حالات فبلغت اعلاها في عام 2024 وصلت الى (9) جرائم على من ان تلك الجرائم بطبيعتها ترتبط بقدر كبير في المناطق الحضرية التي تشهد ضعف في الروابط الاجتماعية مقارنة في المناطق الريفية التي تسهل عمليات التنظيم لتلك الجماعات.

الجدول (3) التوزيع البيئي لمرتكبي الجرائم

السنة	حضر	ريف	عدد الجرائم
2020	6	-	6
2021	7	1	8
2022	7	-	7
2023	17	3	20
2024	27	5	32
المجموع	64	9	73
النسبة	87.68	12.32	100

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

المجتمعات الحضرية تعاني عادة من ضعف الروابط التقليدية (القبلية أو العائلية) مقارنة بالريف، مما يجعل السكان أكثر عرضة للاستغلال، والتوسع العشوائي للمدن مثل الناصرية شهدت توسعا حضريا سريعا وغير مخطط له، مما أوجد أحياء فقيرة هامشية تفتقر إلى الرقابة، وهي بيئة مثالية لجرائم الاتجار

يتزامن مع زيادة العروض والفرص المشبوهة في المدن، وتكون وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الوظائف الوهمية أو الزواج المزيف أكثر نشاطا، مما يفتح مجالا أوسع للضحايا يضاف لها نزوح بعض سكان الريف نحو المدن للبحث عن فرص عمل يزيد من حدة الفقر الحضري، وبالتالي من قابلية الوقوع كضحايا.

الشكل(3) التوزيع البيئي لمرتكبي الجرائم

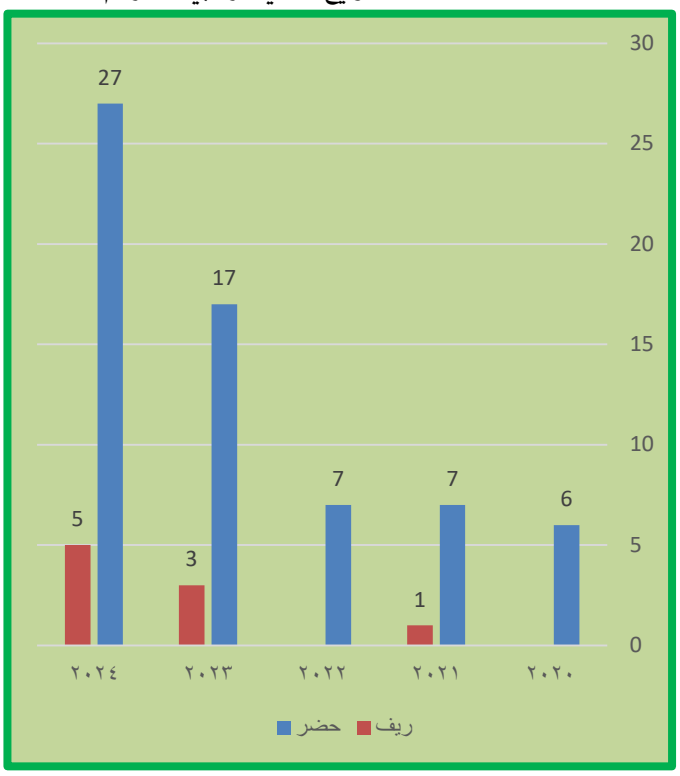

المصدر: بالاعتماد على الجدول (3)

4 .أنواع جرائم الاتجار بالبشر المسجلة

تعددت الجرائم المرتكبة في منطقة الدراسة تبعا لتعدد اسبابها، فقد حل الاستغلال بالتسول بالمرتبة الاولى بعدد بلغ (24) حالة خلال مدة الدراسة الجدول (4) وشكل (4) ويمكن ارجاع ذلك الى انخفاض مستوى الدخل لدى البعض الذي يعد دافع لارتكاب الجريمة، تلتها جرائم السحر والشعوذة التي بلغ عددها (21) جريمة اذ يساهم ضعف الدور الرقابي من الدولة فضلا عن التأثر بالبرامج التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي المشجعة على ذلك.

اما جرائم العمل القسري اخذت المركز الثالث بين الجرائم المرتكبة في محافظة ذي قار خلال مدة الدراسة اذ بلغ مجموعها (9) جريمة تلتها جرائم المهاجرون بعدد بلغ (6) نتيجة لقلة فرص العمل او عدم تكيف الأشخاص مع الواقع الاجتماعي وبحثا عن أماكن يمكن العيش فيها بعيدا عن تلك الضغوط، كون ذلك مرتبط الى حد ما بالوضع الاقتصادي داخل المحافظة بصورة خاصة والبلد بصورة عامة.

ومن الجدول نفسه تظهر ان اعداد جرائم (الاستغلال الجنسي، تجارة الأعضاء البشرية، الاستغلال في الخدمة المنزلية، الاتجار بالأطفال، الزواج القسري) خلال مدة الدراسة بلغت (4، 3، 3، 2، 1) جريمة على التوالي،

الجدول (4) أنواع جرائم الاتجار البشر المسجلة

النوع	الاستغلال الجنسي	العمل القسري	الاستغلال بالتسول	تجارة الأعضاء البشرية	الزواج القسري	الاتجار بالأطفال	الاستغلال في الخدمة المنزلية	المهاجرون	السحر والشعوذة	المجموع
العدد	4	9	24	3	1	2	3	6	21	73

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

المصدر: بالاعتماد على الجدول (4)

وفي مجملها تعود لأسباب سبق ذكرها، وعلية يمكن القول ان بأن الحيز المكاني ببعده الانساني أسهم في إيجاد وانتشار تلك الجرائم

في المحافظة، الامر الذي يدعونا الى التمعن بأسبابها ووضع الحلول الناجعة لها، لخطورة الاثار المترتبة على هذا النوع من الجرائم والاستغلال بالتسول يعكس تفشي الفقر المدقع، واستغلال الأطفال والنساء لجني المال السريع، والسحر والشعوذة يشير إلى تراجع الوعي الديني والثقافي، وانتشار الخرافات كآليات للهروب من الأوضاع الصعبة، والعمل القسري والهجرة وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية والضغط الاقتصادي العام أدى لظهور هذه الأنواع.

ثالثا: الخصائص السكانية لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر

1. التركيب النوعي لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر

ان الهدف من دراسة الخصائص النوعية لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر لمعرفة الميول نحو الجريمة بين الجنسين كي يتسنى للمعنيين اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة فانخراط الاناث بذلك يزيد الأمور تعقيدا بسبب التعقيدات الاجتماعية ، وفيما يخص منطقة الدراسة بلغ عدد الذكور من مرتكبي الجرائم فيها (61) جريمة وبنسبة (83.57%) من اجمالي الجرائم في المحافظة ، بل ان الجريمة الذكورية تكبر مثيلتها بنسبة كبيرة فقد الجريمة للأناث بنحو (12) جريمة وبنسبة (16.43%) من اجمالي الجريمة في المحافظة للمدة نفسها ، الجدول (5) ، والشكل (5) .

الذكور غالبا يمتلكون قدرة أوسع على الحركة في إدارة الشبكات الإجرامية، والسيطرة على الضحايا والبطالة والفقر تدفع الذكور في البيئات الفقيرة إلى الانخراط بأنشطة غير مشروعة لتحقيق الدخل كما ان الأعراف الاجتماعية تجعل الرجل أكثر تورطا بالأعمال المحظورة، بينما المرأة غالبا تصور كضحية أكثر من كونها جانية.

الجدول (5) التركيب النوعي لمرتكبي الجرائم

الفئة	ذكر	انثى	عدد الجرائم
العدد	61	12	73
النسبة	83.57	16.43	100

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

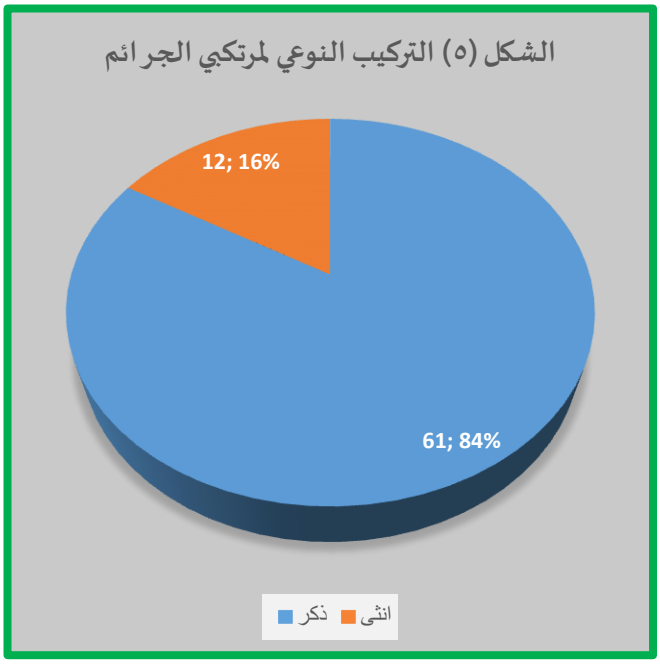

المصدر: بالاعتماد على الجدول (5)

2. التركيب العمري لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر

تباين التركيب العمري لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر في محافظة المثنى خلال مدة الدراسة، إذ احتلت الفئة العمرية (15-44) المرتبة الاولى وبنسبة (46.58%) من اجمالي مرتكبي الجرائم في منطقة الدراسة، الجدول (6) الشكل (6).

الجدول (6) التركيب العمري لمرتكبي الجرائم

الفئة	اقل من 15 سنة	من 15-44	من 45-60	من 61 فأكثر	مجموع
العدد	2	34	32	5	73
النسبة	2.74	46.58	43.84	6.85	100

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

فيما حلت الفئة العمرية (45-60) بالمرتبة الثانية التي بلغ عدد مرتكبي الجرائم فيها نحو (32) جريمة وبنسبة (43.84%) من اجمالي حجم الجريمة. بينما جاءت الفئة الأولى والفئة الأخيرة لصغار السن وكبار السن بالمرتبة الثالثة والرابعة، اذ بلغت نسبتها (6.85%،

2.74%) على التوالي ومن اجمالها في المحافظة خلال مدة الدراسة.

ويمكن ارجاع سبب ارتفاع النسبة في هذين الفئتين العمريتين الى قلة فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة التي وضعتهم تحت وطأة الفقر والحرمان ولذلك يمكن القول ان تباين التركيب العمري للجناة في المحافظة يكشف تراكم الظاهرة الناتج عن فشل السياسات الحكومية الخاصة باستيعاب السكان النشيطين اقتصاديا.

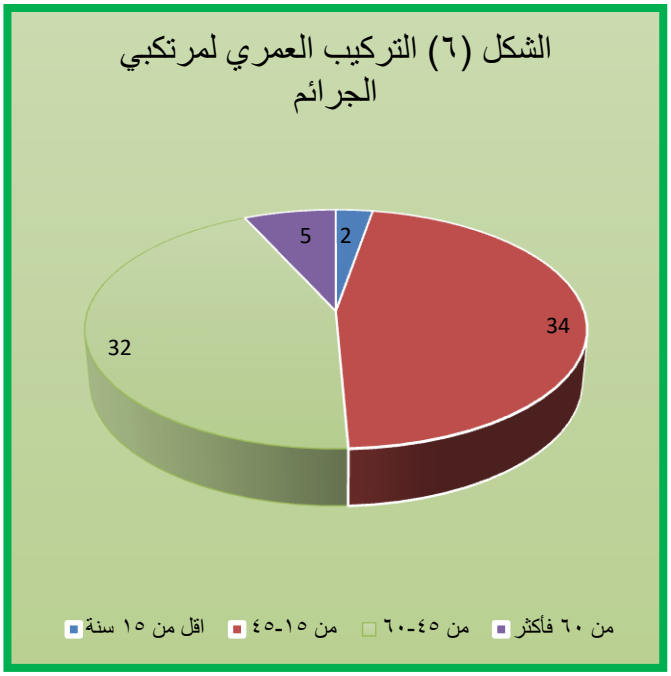

المصدر: بالاعتماد على الجدول (6)

ان البحث عن فرص حياة الأفراد في هذه الأعمار يتحملون المسؤوليات الاقتصادية (زواج، إعالة أسر)، ما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في الأعمال الإجرامية عندما تفشل الفرص الشرعية، والفئات العمرية الشابة أيضا أكثر قدرة على تنفيذ الأنشطة الجرمية المعقدة التي تتطلب تنقلا وتنظيما كما يشكل الضغط الاقتصادي والاجتماعي على هذه الأعمار أكثر تعرضا للضغط في مجتمعات تفتقر لدعم الشباب اقتصادياً واجتماعياً.

3 .التركيب التعليمي لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر

لازالت الآراء متباينة في اثر التعليم على السلوك الإجرامي، حيث يرى الاغلب ان انخفاض التعليم للفرد يساعد على انجراف البعض او وقعة تحت تأثير الجماعات المنظمة باعتبار ان التعليم والثقافة تشكل عامل حماية للفرد لذلك ثمة تفاوت في المستوى التعليمي لمرتكبي الجرائم في منطقة الدراسة، اذ يلحظ ان القسم الاكبر منهم يقرا ويكتب، وقد بلغ عددهم (38) مجرم ليشكلوا ما نسبته (52.05%) من اجمالي مرتكبي الجرائم، بينما حل المستوى التعليم الثانوي بالمرتبة الثانية الجدول (7)، الشكل (7)،

الجدول (7) التركيب التعليمي لمرتكبي الجرائم

يقرأ ويكتب	ابتدائي	ثانوي	معهد + بكالوريوس	مجموع
38	5	28	2	73
52.05	6.85	38.36	2.74	100

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

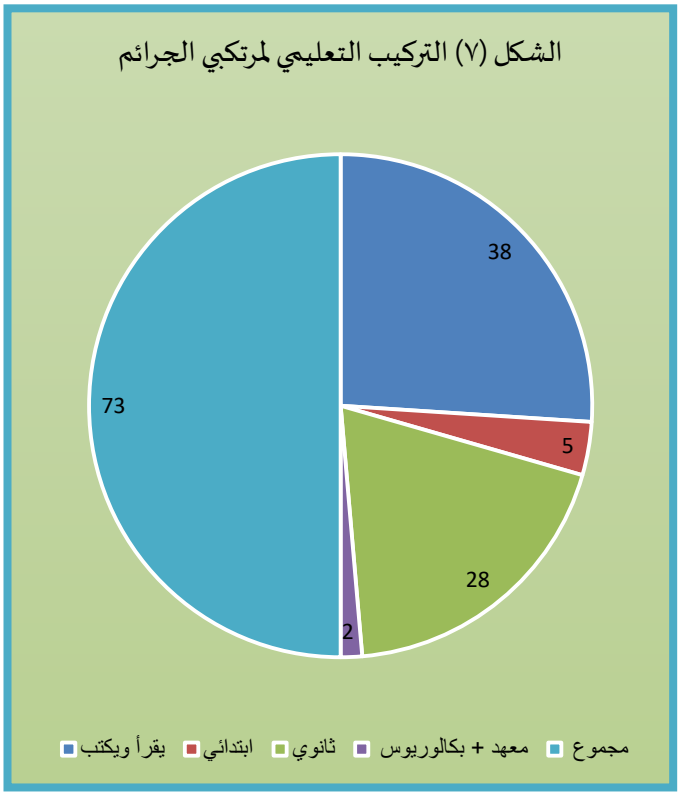

المصدر: بالاعتماد على الجدول (7)

فقد بلغ عددهم ضمن هذا المستوى (28) مرتكب للجريمة وبنسبة (38.36%) من اجمالي نسبة المحافظة ، ومن بيانات الجدول (7) يظهر ان (6.85%) من اجمالي جرائم المحافظة ارتكبها من هم المستوى الابتدائي، و (2.74%) من ذلك الاجمالي هم من حملة شهادة الدبلوم او البكالوريوس ، ويتبين مما سبق التعليم المتدني يحد من فرص الحصول على وظائف قانونية، مما يفتح الباب للأنشطة غير

المشروعة وقلة الوعي القانوني للأفراد ذوي التعليم المنخفض تعد أقل قدرة على إدراك عواقب الجرائم وحدود القانون مما يجعلهم اكثر سهولة الاستغلال فالأميون أو شبه الأميين يسهل خدعهم من قبل الشبكات الإجرامية للعمل لصالحها.

4 .التركيب الزواجي لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر

اختلفت الحالة الزواجية لمرتكبي الجرائم في المحافظة خلال مدة الدراسة اذ حل المتزوجون بالمرتبة الاولى الذين بلغ عددهم (43) عاطل وبنسبة (58.90%) من اجماليها في منطقة الدراسة، الجدول (8)، الشكل (8)، وهذا بين حجم المعاناة الملقاة على عاتق هذه الفئة المعيلة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وكثرة متطلبات العائلة .

أعزب	متزوج	أرمل	مطلق	عدد الجرائم
10	43	5	15	73
13.70	58.90	6.85	20.55	100

الجدول (8) التركيب الزواجي لمرتكبي الجرائم

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

فيما حل المطلقون بالمرتبة الثانية والعزاب بالمرتبة الثالثة بنسب متقاربة بلغت على التوالي (20.55%) و(13.70%)، اما المترملون الذين انخفضت نسبتهم مقارنة مع الفئات الأخرى وهي امر طبيعي كون فئة الترمل تقع عند فئات السن الأكبر في الغالب مما يقلل من نسبة دخلوهم ضمن فئة مرتكبي جريمة الاتجار بالبشر.

تعد الضغوط الاقتصادية العائلية مثل ارتفاع التكاليف المعيشية على المتزوجين قد يدفعهم إلى البحث عن مصادر دخل غير مشروعة مع انهيار الدعم الاجتماعي فالطلاق يرتبط غالبا بفقدان الشبكة الاجتماعية الداعمة، مما يجعل الأفراد أكثر هشاشة أمام الانحراف.

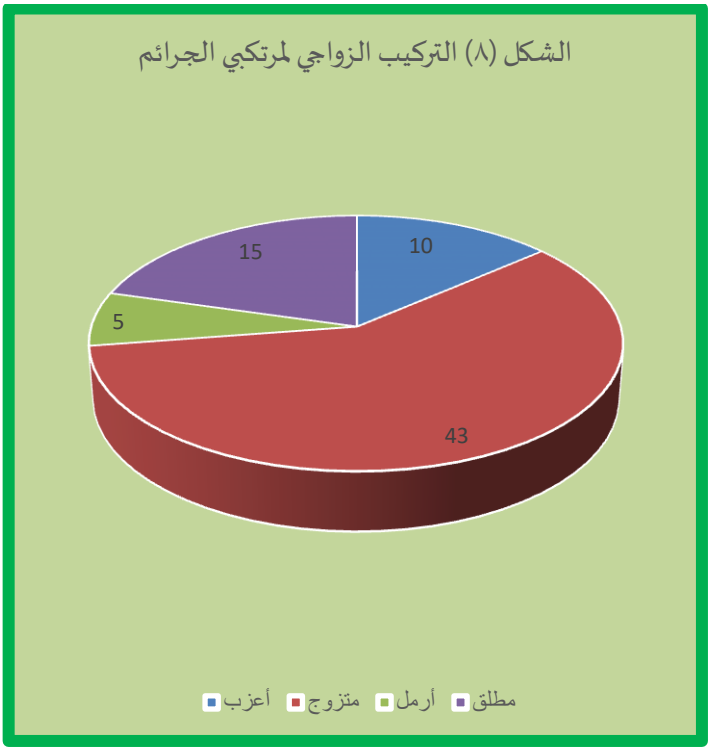

المصدر: بالاعتماد على الجدول (8)

5. التركيب الوظيفي لمرتكبي جريمة الاتجار بالبشر

تأثر المهنة الى حد ما في حياة الأفراد من حيث نوع العمل الذي يمارسه الإنسان من خلال كفايته لسد الحاجة ويحدد أيضا طريقه قضاء وقت الفراغ لدى الفرد، وكما تشير بيانات الجدول(9) والشكل (9) ان أكثر مرتكبي الجرائم هم من الفئات الثلاث التي لا تساعدهم على توفير اغلب متطلبات الاسرة فمجموع تلك الثلاث فئات تجاوز ما نسبته 87% من اجمالي مرتكبي الجرائم.

الجدول (9) التركيب الوظيفي لمرتكبي الجرائم

عاطل عن العمل	موظف حكومي	موظف قطاع خاص	كاسب	طالب	عدد الجرائم
27	5	22	15	4	73
36.99	6.85	30.14	20.55	5.48	100

المصدر: مديرية الجريمة المنظمة في محافظة ذي قار، قسم الاتجار في البشر، بيانات غير منشورة،2025.

اما النسبة الباقية كانت تمثل الموظفون الحكوميون والطلاب وهذا الامر متوافق الى حد ما مقبول كون الوظائف الحكومية واطلاب هم لديهم المورد المالي الثابت الذي يمنعهم من ممارسة هكذا

أفعال والطلاب في العادة التحاقهم بالتعليم يشكل لهم عامل حماية وصد ضد الانجراف مع تلك الجماعات.

ان غياب فرص العمل كالبطالة تدفع الأفراد للبحث عن مصادر بديلة للدخل مهما كانت غير قانونية والعمل غير الرسمي يولد عدم الاستقرار المالي والنفسي الناتج عن العمل الحر يجعل الأفراد أكثر استعداداً للمجازفة.

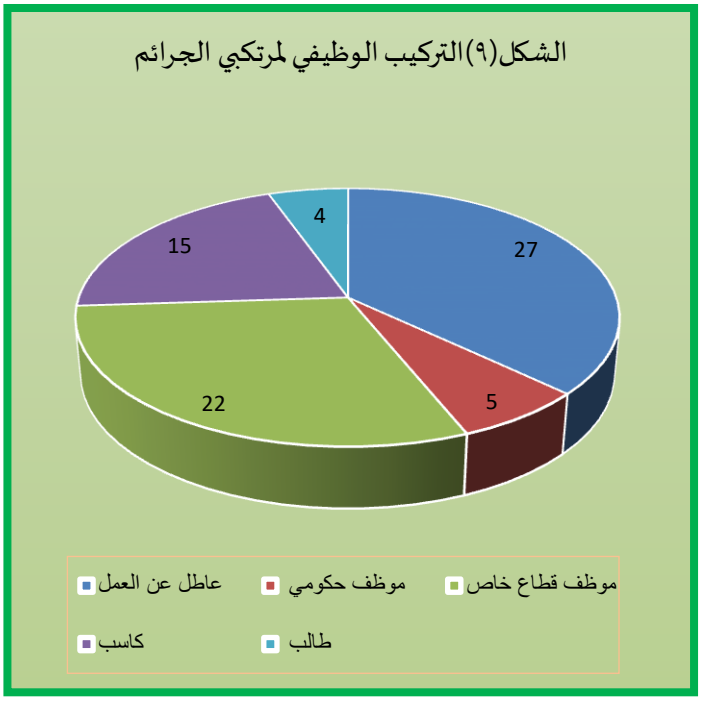

المصدر: بالاعتماد على الجدول (9)

الاستنتاجات:

1 .ان مؤشر التزايد الذي يؤشر بالخطورة فقد سجلت محافظة ذي قار 73 جريمة اتجار بالبشر خلال خمس سنوات، مع تصاعد ملحوظ في عامي 2023 و2024.

2 .تمركز الجريمة حضرياً: النسبة الأكبر (87.68%) من الجرائم وقعت في المناطق الحضرية، مما يشير إلى ضعف الروابط الاجتماعية وزيادة فرص الاستغلال.

3 .هيمنة الذكور على ارتكاب الجريمة: مثل الذكور 83.57% من مرتكبي الجرائم، مما يعكس ميلاً ذكورياً أعلى نحو الجريمة.

4 .الجهل والتهميش عوامل محفزة: 52.05% من الجناة لا يتجاوز مستواهم التعليمي "يقرأ ويكتب"، و36.99% منهم عاطلون عن العمل.

5 .أنواع الجرائم السائدة: الاستغلال بالتسول (24 حالة) والسحر والشعوذة (21 حالة) هي الأكثر شيوعًا، ويليها العمل القسري والهجرة.

6. ضعف الرقابة والتنفيذ القانوني: تسود فجوة واضحة بين القوانين والتطبيق العملي، مع ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.

المقترحات:

1. إنشاء نظام رقمي وطني لرصد وتحليل جرائم الاتجار بالبشر من خلال قاعدة بيانات مركزية تستقبل تقارير من الشرطة، المستشفيات، المؤسسات التعليمية، والمواطنين ومعتمد على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط الجغرافية والديموغرافية، متضمن تطوير نظام إنذار مبكر يستخدم البيانات لتحديد المناطق المهددة بالجريمة.

2. تطوير تطبيق إلكتروني للبلاغات الآمنة من خلال منصة هاتفية تتيح الإبلاغ السري عن حالات مشبوهة للاتجار بالبشر كما ان هذا يدعم الإبلاغ الصوتي والمرئي والنصي مع عدم كشف الهوية مع ربط مباشر بالأجهزة الأمنية

3. برامج توعوية رقمية موجهة حسب الفئة المستهدفة لنشر محتوى توعوي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الحكومية يبين مخاطر الاتجار بالبشر وطرق الوقاية.

4. تفعيل التحقق الإلكتروني في الإعلانات الخاصة بالوظائف أو الزواج أو الهجرة عبر المنصات إلكترونية تتحقق من هوية الأشخاص والمؤسسات التي تعرض خدمات مشبوهة، تعمل على تحليل لغوي باستخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن نبرة الخداع أو الإغراء في الإعلانات.

5. إطلاق برامج تدريب أمني ذكية لأفراد الشرطة والقضاة وفق منصات تدريب إلكترونية تعتمد على سيناريوهات تفاعلية وتقييم مستمر يعتمد على تحليلات بيانية لرصد فعالية الضباط وتحديد نقاط الضعف.

6. تعزيز الربط بين الجهات المعنية عبر منصة تكاملية موحدة بين وزارات الداخلية، العدل، العمل، التربية، الصحة، والجمعيات عبر

منصة واحدة تكون بأشراف أمنى او قضائي

المصادر:

1. الزيادي، حسين عليوي ناصر الزيادي، ارض الحضارات جغرافية محافظة ذي قار، دار الفيحاء للطباعة والنشر، بيروت، 2017.
2. الحربي، سلطان بن عياد، الجريمة في منطقة القصيم، رسالة ماجستير غ.م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، 2012.
3. الشبول، أيمن، الأنماط الجغرافية للجريمة دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد 25 العدد 50.
4. الحربي، سلطان بن عياد ، الجريمة في منطقة القصيم، رسالة ماجستير غ.م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، 2012.
5. العمري، حسن عبد الله مرعي ، التحليل المكاني والزماني لتوزيع الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية باستخدام نظن المعلومات الجغرافية، مجلة كمية الآداب - جامعة بنها، العدد الخامس والخمسون،2021.
6. المهيرات، بركات النمر، جغرافيا الجريمة علم الإجرام الكارتوجرافي دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٩٦.
7. محمد، أشرف حسن، صالح محمد محمود، محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة: جرائم القتل، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 2012، العدد 3، 2012.
8. الأخضر، صديقي، لجريمة المنظمة عبر الوطنية، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية (جامعة احمد دراية الجزائر)، المجلد 6، العدد 2، 2022.
9. فرحان، خيرات مهدي، ثائر رحيم كاظم، المسببات الاجتماعية لظاهرة الاتجار بالبشر (دراسة اجتماعية تحليله للمجتمع العراقي، مجلة نسق، المجلد 35، العدد 7، 2023.
10. حامد، حامد سيد محمد الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود بين الأسباب، التداعيات، الرؤى الاستراتيجية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.
11. شبلي، مختار الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومة، الجزائر، ط1، 2013.
12. بوبعاية، كمال، سمية غضبان، علاقة الاتجار بالبشر بالجريمة المنظمة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني (الجزائر)، المجلد 12، العدد 1، 2021.
13. المادة (1/1) من الاتفاقية الخاصة بالرق لسنة 1926 المعدل بالبروتوكول المحرر في مقر الأمم المتحدة في عام 1953.
14. المادة (2/1) من المصدر نفسه.
15. المادة (2) من الاتفاقية الدولية الخاصة بالسخرة رقم (29) لسنة 1930.
16. البركي، احمد حامد خليوي، الابعاد المكانية للجريمة المنظمة في محافظة المثنى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، أطروحة دكتوراه، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2024.